

وضع برنامج زمني محدد للحوار حول التعديلات الدستورية والقانونية وما تتضمنه من إصلاحات التأكيد على استمرار النهج الديمقراطي والعمل على حمايته والدفاع عنه للارتقاء بالحياة السياسية

8- يشيد المؤتمر بالدور الوطني والبطولي الذي تنهض به القوات المسلحة والأمن في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسيادته وصيانة مكتسباته وسيادته ويؤكد على الاهتمام بمنسوبي هذه المؤسسة الوطنية الكبرى والارتقاء بمستواهم معيشياً وعسكرياً ومواصلة تعزيز القوة الدفاعية والأمنية لبلادنا لتكون دائماً قادرة على تحقيق مهامها، وتفعيل مشاركتها في التنمية والبناء النهضوي الشامل إلى جانب دورها الأساسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار، باعتبارها المؤسسة الوطنية الوحيدة الكبرى.

9- يشيد المؤتمر بما تبذله الدولة من جهود في مكافحة ظاهرة الإرهاب التي يعاني منها العالم والمنطقة العربية ومنها بلادنا، وما يبذل في سبيل مواجهتها، حماية للاقتصاد والمكتسبات الوطنية وحماية لأرواح الأبرياء الذين تستهدفهم قوى الظلام والتطرف والإرهاب.

10- يشيد المؤتمر العام بمواقف فخامة الأخ رئيس الجمهورية، في معالجة أحداث الفتنة والإرهاب في بعض مناطق محافظة صعدة، ويدعو الحكومة إلى استمرار جهودها الهادفة إلى إعادة الإعمار في المحافظة، وتعزيز الأمن والاستقرار فيها.

11- يدين المؤتمر كل ما تقوم به العناصر الخارجية على الدستور والقانون في بعض المناطق من المحافظات الجنوبية والشرقية وفي محافظة صعدة من أعمال تخريبية ومن تحريض مناطق، ونشر لثقافة الكراهية والبغضاء والإرهاب، وممارسة أعمال الشغب والعنف، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، وإثارة الفتن، وقطع الطرقات، وإغلاق السكينة العامة والمساحات بالوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ومحاوله النيل من مكاسب الثورة اليمنية سبتمبر و أكتوبر، ويطالب المؤتمر مجلس النواب بالعمل على سرعة إنجاز تشريع خاص يتضمن تجريم كافة الأعمال الخارجية على الوحدة والتصرفات المعادية للوحدة الوطنية.

ثانياً: في المجال التنظيمي والجماهيري:

1- أطلع المؤتمر العام السابع على تقرير اللجنة الدائمة الرئيسية المقدم من الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام. الأمين العام وأقره واعتبره وثيقة تنظيمية مهمة من وثائق نشاط ما بين دورتي الانعقاد مع الأخذ بالملاحظات التي وردت في مناقشات المؤتمر، وأشاد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة وكافة التكوينات التنظيمية القيادية والقاعدية، كما أكد أعضاء المؤتمر العام على أهمية الرؤى المستقبلية التي قدمت في نهاية التقرير، وأوصى المؤتمر بإثرائها وتطبيق مفرداتها في الحياة السياسية والتنظيمية للمرحلة القادمة، بما يسهم في استكمال إنجاز البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

2- يشيد المؤتمر العام السابع بنجاح انعقاد الاجتماعات الدورية للجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات، والدورات الاعتيادية لمؤتمرات فروع الدوائر والمديريات، وما اتسمت به من نقاشات مثمرة، ومشاركات فاعلة، وما خرجت به من نتائج مفيدة، انعكست إيجاباً على أداء التنظيم، وعلاقته الوطيدة بالجماهير.

3- يؤكد المؤتمر العام على تعزيز اللامركزية التنظيمية، والعمل على تجاوز الأساليب البيروقراطية في العمل التنظيمي، ويطلب تكوينات المؤتمر المختلفة بالوقوف الجاد أمام هذه المسألة، والتخلص من الاتكالية، استشعاراً للمسؤولية الوطنية والتنظيمية الجسيمة التي تقع على كاهل المؤتمر، واستكمال تشكيل لائحة الهيئات الاستشارية الخاصة بإنشاء وتسيير فروع مجالس التنسيق في نطاق أمانة العاصمة والمحافظات والدوائر والمديريات، وفقاً لتوجيهات الأمانة العامة.

4- يوصي المؤتمر العام إعادة هيكلة الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام مع وضع المعايير الموضوعية في اختيار وتعيين رؤساء الدوائر ونوابهم وكافة كوادر الأمانة العامة مع إجراء تقييم شامل للكوادر الحالية من حيث المؤهل والخبرة والكفاءة وتوزيعهم حسب اختصاصاتهم.

5- يوصي المؤتمر العام الفروع واللجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات بتوطيد علاقاتها مع الجماهير ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة والفعاليات المختلفة، وتبني إقامة الندوات والمهرجانات، وورش العمل لمناقشة مشكلات وقضايا المواطنين، والعمل على رفع المقترحات الهادفة إلى معالجتها.

6- يؤكد المؤتمر العام على أهمية انتظام الاجتماعات الدورية للهيئات والتكوينات القيادية والقاعدية، ويوصي برفع مستوى الانضباط والالتزام التنظيمي، ورفع مستوى المبادرة الذاتية على مستوى الأعضاء والجماعات التنظيمية؛ بما يعزز من فاعلية الحياة التنظيمية الداخلية.

7- يوصي المؤتمر العام بتفعيل برامج التثقيف التنظيمي، والتدريب والتأهيل لأعضاء المؤتمر الشعبي العام بمختلف تكويناته داخليا وخارجيا، وتعزيز دور معهد الميثاق في إعداد الدراسات والبحوث الفكرية والسياسية والتنظيمية وقياسات الرأي العام، وتوفير المتطلبات والاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والخطط.

8- يثمن المؤتمر العام دور المرأة في حياة شعبنا اليمني، ويؤكد على أهمية توسيع مشاركتها السياسية، وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار والحياة العامة، إيماناً منه بأنه لا بناء ولا تنمية ولا تحديث إلا بالارتقاء بدور المرأة وتعظيم مكانتها في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

9- يشيد المؤتمر العام بالمشاركة الواسعة والفاعلة لتنظيمنا في النشاط الخارجي الذي شهد تطوراً ملحوظاً في الفترة ما بين انعقاد الدورتين، ويوصي بمواصلة الاهتمام بفروع المؤتمر الخارجية، وتزويدهم بالمتطلبات وبرؤى ومواقف المؤتمر حول القضايا والمستجدات المهمة أولاً بأول.

10- يوصي المؤتمر العام بتعزيز وتطوير العلاقات مع الأحزاب الشقيقة والصديقة ومنظمات المجتمع المدني داخليا وخارجيا؛ لتبادل الخبرات والتجارب.

11- يؤكد المؤتمر العام على أهمية الاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة العمل التنظيمي في التكوينات المختلفة والدوائر المتخصصة في الأمانة العامة، ويوصي بالتطوير الدائم لأساليب الإدارة الحديثة وتطوير الأداء لمواكبة التطورات ومعطيات الواقع.

12- العمل على استكمال بناء قاعدة المعلومات التنظيمية الإلكترونية، وتحديثها ومواكبة المتغيرات بما يخدم ويسهل الأداء والتواصل التنظيمي الراسي والأفقي، والعمل على إصدار البطاقة التنظيمية الإلكترونية.

13- يؤكد المؤتمر العام على أهمية دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ودعمها ومساندتها بما يضمن نجاحها في أداء وظائفها ومهامها ومساهمتها الفاعلة في البناء التنموي الشامل باعتبارها شريكا أساسيا للدولة في عملية التنمية.

14- يشيد المؤتمر العام بالنجاحات التي حققتها عدد من النقابات والاتحادات المهنية والإبداعية في عقد مؤتمراتها العامة، ويعرب المؤتمر العام عن تقديره للجهود التي تبذل لتوحيد الكيانات النقابية، ويوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة والسياسات الصائبة المؤدية إلى قيام كيانات نقابية مهنية مستقلة وفاعلة وموحدة.

15- يوصي المؤتمر العام بتفعيل دور مجلس التنسيق لمنظمات المجتمع المدني، بما يمكن المنظمات المنضوية إليه من المشاركة في تبني قضايا المواطنين والوطن والإسهام الفاعل في معالجتها، ويؤكد المؤتمر العام على مواصلة تقديم الدعم والرعاية والاهتمام بالمنظمات المهنية والاتحادات والجمعيات الأهلية، وغيرها في إطار التوجه الداعم للارتقاء بدور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة.

16- يوصي المؤتمر العام بالعمل على تعزيز وتفعيل الشراكة



بين قطاع المرأة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التنسيق في القضايا المرتبطة بأوضاع المرأة، وتطوير التشريعات والقوانين لتواكب المستجدات في الساحة اليمنية والاتفاقيات الدولية في ضوء الحقوق التي كفلها الدستور.

17- يوصي المؤتمر العام الأمانة العامة بدراسة إمكانية تضمين اعتماد البطاقة التنظيمية النوعية للمنتسبين من أعضاء المؤتمر في المنظمات الجماهيرية والإبداعية من اتحادات ونقابات وجمعيات ومؤسسات وأندية رياضية وثقافية في التعديلات المقترحة على النظام الداخلي لما لتلك البطاقة النوعية من أهمية في تأطير العناصر النوعية المتخصصة في المجالات المختلفة، بما يفعل التواصل التنظيمي مع تلك الشرائح.

18- تعزيز دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مجال العمل الوطني المتكامل مع دور الحكومة، والقطاع الخاص، باعتباره أحد العوامل المساعدة في التغلب على كافة المعوقات، وبما يعزز ويرسخ من ثقافة المجتمع المدني.

19- يؤكد المؤتمر العام على الاهتمام بتوسيع المراكز الشبابية الصيفية، لتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم وإبداعاتهم الثقافية والفنية، وتعزيز القيم النبيلة، تحقيقاً لبناء جيل قادر على العطاء، مستوعباً واجباته نحو الوطن.

20- يوصي المؤتمر العام بمواصلة الرعاية والتأهيل للاتحادات والأندية الرياضية والثقافية في عموم محافظات الجمهورية لتمكينها من أداء دورها المجتمعي بكفاءة واقتدار، كما يشدد المؤتمر العام على أهمية استكمال مشروع الرئيس الصالح الخاص بتعميم استخدام الحاسوب للشباب والطلاب.

21- يؤكد المؤتمر العام أن على الجهات الحكومية المختصة الاهتمام بشباب الريف، وإدراجهم ضمن الخطط والبرامج الهادفة إلى رعايتهم وتأهيلهم وتدريبهم وتنمية قدراتهم، وتقديم مزيد من الدعم للأنشطة والفعاليات الشبابية والحرص على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالشباب والطولة وتحقيق كامل أهدافها.

22- تعزيز قيم ومبادئ الثورة والجمهورية والوحدة، وتعميق الولاء الوطني في وجدان الشباب وتحصينهم من

الأفكار المتطرفة والتعصب المناطقي والولاءات الضيقة، وغرس قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والمحبة، وتفعيل دورهم في المجتمع باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل.

23- يطالب المؤتمر العام قيادة المؤتمر الشعبي العام بتقديم الدعم الكافي للشباب واتحادهم، كي يستطيعوا القيام بالمهام الكبيرة الملقاة على عاتقهم، نحو غرس قيم المحبة والتسامح والإخاء، ونبذ الكراهية والبغضاء.

24- يثمن المؤتمر الجهود التي بذلتها الدوائر النوعية المتخصصة ومعهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث خلال الفترة ما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام السابع.

25- يوصي المؤتمر ايلاء عملية التأهيل والتدريب لكوادره والمنتمين إليه الأهمية التي يستحقها من أجل إحداث نقلة تعليمية في الأداء التنظيمي وتعزيز مهارات وتطوير القدرات للتكوينات التنظيمية المختلفة، تماشياً مع متطلبات المرحلة، ووفق برامج متخصصة.

26- كما يوصي المؤتمر استكمال البناء والربط الهيكلي والمؤسسي للدائرة الانتخابية وفروعها في المحافظات والدوائر والمراكز.

ثالثاً: في مجال الإعلام والثقافة:

1- يشيد المؤتمر العام بوسائل إعلام المؤتمر الشعبي العام التي تقوم بأدوار وطنية وسياسية وفكرية، تتمثل في نشر الوعي، وتعميق مبدأ الولاء الوطني والتصدي للأفكار الظلامية والنزعات المتطرفة والمفاهيم المغلوطة، ويشدد المؤتمر العام على الاستمرار في التعاطي الهادف إلى تعرية العنف والإرهاب والتطرف والغلو، وفضح حملة الأمراض والنزعات الطائفية والمذهبية والمناطقية، ويؤكد على الاهتمام بتطوير المنظومة الإعلامية المؤتمرية، وتحديثها بما يواكب التطورات التكنولوجية، وبناء القدرات والمهارات، ورفع مستوى الأداء المهني والمؤسسي، وتوفير المتطلبات اللازمة بما من شأنه تعزيز الرسالة الإعلامية التنظيمية والوطنية.

2- يؤكد المؤتمر على الاهتمام بالإعلام المقروء والمسموع والمرئي، باعتباره وسيلة وأداة رئيسية مهمة للنهوض بالتنمية وتلبية حاجات ومتطلبات وأمال وطموحات المجتمع، ومعبراً عن قضايا وهمومه ومشكلاته، وتهيئته للقيام بتلك الرسالة النبيلة بما يرفع من مستوى الوعي الجماهيري، والتفاعل والمشاركة الشعبية في التنمية الشاملة، ويوصي بأهمية توحيد المصطلحات السياسية في مختلف وسائل الإعلام الرسمية، وأن تكون مفردات الخطاب الإعلامي نابعة ومحكية لهوم وتطلعات الجماهير، ومعبرة عنها.

3- يوصي المؤتمر الحكومة والسلطات الدستورية بإعطاء عناية خاصة للصحافة الوطنية والاهتمام بتطويرها ومؤسسة الصحافة الأهلية والخاصة لتكون قادرة على أداء وظيفتها العظيمة كسلطة رابعة ويعبر عن حرصه الشديد على صيانة حرية التعبير والصحافة ذلكم الوجه المشرق للحياة الديمقراطية في بلادنا، ويؤكد على أهمية التصدي القانوني وعبر السلطة القضائية لكل أشكال الانحراف في العمل الصحفي والخروج على الدستور والقانون من خلال ارتكاب جرائم النشر ضد الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للوطن وبث روح الحقد والكراهية ومواجهة ذلك عبر السلطة القضائية صاحبة الاختصاص حسب القانون والدعوة لتطوير كافة وسائل الإعلام ودعم الصحافة الحرة المستقلة مادياً وتقنياً بما يمكنها من أداء رسالتها الوطنية.

4- يثمن المؤتمر العام توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية للحكومة بإعداد مشروع قانون يسمح بإنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة للأفراد والمؤسسات، ويعتبر هذه التوجيهات نقلة نوعية لتطوير أداء الإعلام الوطني بشكل عام بما يرسخ ثقافة الديمقراطية والحوار والرأي الآخر، وفق الضوابط القانونية والالتزام بالثوابت الوطنية.

5- تعميق ثقافة الحوار الديمقراطي في المجتمع على مختلف المستويات باعتباره النهج الصحيح الذي يكفل حرية التعبير لكافة الأطراف دون اللجوء إلى تشويه وتجريح وتشهير المخالفين في الرأي، والنظر إلى أن الرأي الآخر ظاهرة طبيعية طالما كان الاختلاف في إطاره الشرعي وحدوده الموضوعية، وصادراً عن حسن النوايا وسلامة المقاصد وشرف الغاية.

6- يتطلع المؤتمر من كافة المفكرين والمبدعين والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الدراسات والبحوث كل في مجال تخصصه على الإسهام الفاعل في التشخيص الدقيق، للتحديات التي تواجه الوطن واستلهام الطاقات وشحن الهمم للتفاعل مع قضايا الوطن وطموحاته، وتوجيه البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع والتنمية.

7- يؤكد المؤتمر العام على أهمية إجراء مراجعة المنظومة التربوية والثقافية والفكرية والإعلامية بما يعزز دورها في تكريس ثقافة العصر وترسيخ العلم والمعرفة وتعميق قيم الاعتدال والوسطية ونشر ثقافة المحبة والسلم الاجتماعي وترسيخ روح الولاء والانتماء الوطني وخاصة في نفوس الشباب والنشء، وتعزيز قيم المواطنة لتجاوز رواسب وأمراض التخلف والعصبية بكل أنواعها.

8- دعوة قادة الرأي من السياسيين والمتفكرين والاجتماعيين والعلماء إلى الاضطلاع بدورهم في تعميق قيم الولاء الوطني والاصطفاء حول ثوابت الأمة ومكتسباتها وتحجيم مساحة الخلاف، ودعم التجربة الديمقراطية، وتحسينها من الممارسات السلبية الضارة بمسيرة المجتمع ونهضته.

9- يدعو المؤتمر العام الحكومة إلى تبني وتطوير إستراتيجية